



## ورقة حول الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بجهة دكالة - عبدة

### - خلاصات أولية -

في إطار الحوار الجهوي الذي ينظمه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي خلال الفترة الممتدة ما بين 14 و30 أكتوبر 2014، تم عقد اللقاء الخاص بجهة دكالة - عبدة يوم الخميس 30 أكتوبر 2014 بمدينة الفنون والثقافة بمدينة آسفي.

سجل هذا اللقاء حضور 226 مشاركا ومشاركة، يمثلون مختلف الفئات الفاعلة والمهتمة بمجال التربية والتكوين. وقد تم تقديم عرضين من قبل أعضاء المجلس: عرض تشخيصي، سلط الضوء على بعض عناصر تشخيص المنظومة، وعرض استشرافي اقترح مجموعة من المحاور للتفكير الاستراتيجي الاستشرافي. وقد شكل العرضان أرضية للنقاش المستفيض، إذ بلغ عدد المتدخلين 54 متدخلا ومتدخلة، زيادة على 25 مساهمة مكتوبة تم تسليمها لأعضاء المجلس خلال اللقاء .

وقد شملت أبرز التدخلات في مجال التشخيص القضايا التالية:

1. عدم الاستمرارية في الإصلاحات وخضوعها للمزايدات السياسية والقرارات المزاجية؛
2. صعوبات التدريس بالمجال القروي (ضعف البنيات التحتية، صعوبة التنقل وعدم تواجد الداخليات لإيواء الفتيات...)
3. عدم تمكن المدرسة العمومية من توفير عرض مدرسي يلائم ذوي الاحتياجات الخاصة؛
4. اعتماد الإصلاح على الجوانب الكمية وإهمال الجودة؛
5. خضوع معايير النجاح لإكراهات الخريطة المدرسية وتسبب ذلك في ظاهرة الانقطاع عن المدرسة؛
6. تباين في العرض المدرسي الذي يوفره كل من القطاع الخاص والقطاع العمومي؛
7. تواجد فراغ بيداغوجي بعد حذف بيداغوجيا الإدماج وعدم توفير البديل؛
8. ضعف التمكن من اللغة الفرنسية؛
9. تقزيم مهام التأطير التربوي للمفتش.

أما فيما يتعلق بالاقترحات الاستشرافية، فقد همت مجالات متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إعادة الاعتبار للمؤسسة العمومية والمدرس والأطر التربوية، والحد من بعض السلوكات غير المدنية، مع توفير الأمن داخل المؤسسة التعليمية وفي محيطها؛
2. ضرورة الحسم في تدريس اللغات التي تضمن للمغاربة إمكانية ولوج مجتمع المعرفة؛
3. إيلاء قيم الدين والمواطنة أهمية أكبر في المناهج التربوية؛
4. التركيز على الكيف عوض الكم خلال إعداد ووضع المناهج والبرامج الدراسية مع مراعاة خصوصيات المحيط، وإدراج تكنولوجيات الإعلام والتواصل؛
5. إعادة النظر في تدبير الزمن المدرسي والعطل المدرسية وتخصيص حيز أكبر للأنشطة الموازية؛
6. ضرورة إيلاء جهاز التفتيش الأهمية اللازمة للرفع من جودة التعليم؛
7. تفعيل الصحة المدرسية على أكمل وجه؛
8. توسيع صلاحيات الأكاديميات والنيابات والمؤسسات التعليمية مع ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
9. التنسيق بين مختلف القطاعات المكونة للمنظومة.